الأمم المتحدة

A/HRC/S-31/L.1

الجمعية العامة

Distr.: Limited
24 August 2021
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الاستثنائية الحادية والثلاثون

24 آب/أغسطس 2021

باكستان: مشروع قرار *

S-31/... تعزيز وتعزيز وحماية حقوق الإنسان في أفغانستان

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يسترشد بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وإذ يؤكد من جديد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ويذكّر بالعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان وبغيرهما من الصكوك ذات الصلة،

وإذ يؤكد من جديد أن المسؤولية الأولى عن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها تقع على عاتق الدول،

وإذ يسلّم بأن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ينبغي أن يستندا إلى مبدأي التعاون والحوار الصادق وأن يهدفا إلى زيادة قدرة الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها في ميدان حقوق الإنسان،

وإذ يؤكد مجدداً التزامه القوي بسيادة أفغانستان واستقلالها السياسي وبسلامة ووحدة أراضيها،

وإذ يذكّر بالتقارير السنوية التي قدمتها مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى مجلس حقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في أفغانستان والمساعدة التقنية في ميدان حقوق الإنسان، ومن ضمنها تقريرها إلى المجلس في دورته السادسة والأربعين[1]،

وإذ يذكّر أيضاً بجميع القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان بشأن الوضع في أفغانستان،

وإذ يحيط علماً بالبيانات التي أدلى بها مؤخراً الأمين العام والمفوضة السامية، وبالبيانات المشتركة التي أدلت بها الإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان بشأن التقارير الواردة عن الانتهاكات والتجاوزات التي طالت حقوق الإنسان في أفغانستان،

وإذ يشدد على أنه لا يمكن تحقيق إنهاء الصراع في أفغانستان بصورة مستدامة إلا بتسوية سياسية شاملة وعادلة ودائمة وواقعية تتوخى صون حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع الأفغان والنهوض باحترامها،

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

(1) A/HRC/46/69.

الرجاء إعادة الاستعمال

وإذ يقرّ بدور الشركاء الدوليين والإقليميين ومنظومة الأمم المتحدة وبجهودهم في تيسير عملية سلام ومصالحة شاملة في أفغانستان،

وإذ يعرب عن بالغ القلق إزاء تقارير تفيد بانتهاكات وتجاوزات تطال حقوق الإنسان وانتهاكات تطال القانون الدولي الإنساني في البلد،

وإذ يعرب عن قلقه البالغ إزاء التشريد في أفغانستان الذي دفع بالعديد من المدنيين الأفغان والأشخاص من جنسيات أخرى إلى اللجوء إلى بلدان مجاورة وبلدان أخرى، وإذ يقدّر ما أبداه جيران أفغانستان من كرم ضيافة، وإذ يحث المجتمع الدولي على مساعدة أكبر البلدان المضيفة للاجئين في معالجة مشكلة اللاجئين على أساس مبدأ تقاسم الأعباء والمسؤولية، ولا سيما بالنظر إلى جائحة مرض الفيروس التاجي (الكوفيد-19)، بوسائل منها التطعيم العاجل لجميع اللاجئين المؤهلين،

وإذ يذكّر بأن الحالة الأمنية والإنسانية الراهنة مرتبطة بالصراع الذي طال أمده وبالتدخلات العسكرية في أفغانستان،

وإذ يؤكد مجدداً أهمية اقتران مكافحة الإرهاب بالاحترام الكامل لحقوق الإنسان في أفغانستان، وأهمية ضمان عدم استخدام أراضي أفغانستان لتهديد أي بلد أو مهاجمته، وأنه لا يوجد جماعة أفغانية ولا فرد من الأفغان يدعم إرهابيين ينشطون في أراضي أي بلد آخر،

وإذ يسلّم بأن للإرهاب عواقب مدمرة على تمتع الضحايا وأسرهم، ولا سيما النساء والفتيات، بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، وإذ يعرب عن أساه لمعاناة شعب أفغانستان، وإذ يؤكد من جديد تضامنه العميق معه، مع تشديده في الوقت نفسه على أهمية تقديم الدعم والمساعدة الملائمين له،

وإذ يكرر تأكيد التزامه الثابت بحقوق النساء والفتيات في أفغانستان، وفقاً لالتزامات الدولة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان ودستور أفغانستان، وبتعزيز وحماية تمتع المرأة بالقدرة الكاملة على ممارسة تمتعها بحقوق الإنسان في أفغانستان على قدم المساواة مع الرجل،

وإذ يسلّم بأنه لا يمكن تحقيق السلام المستدام إلا بعملية سياسية جامعة وشاملة يقودها الأفغان ويمسك بزمامها الأفغان، بمشاركة تامة ومجدية من جميع الأفغان، بمن فيهم الأشخاص من الطوائف العرقية والدينية والنساء، يكون الهدف منها تحقيق وقف دائم وشامل لإطلاق النار والتوصل إلى تسوية سياسية شاملة لأجل إنهاء الصراع في أفغانستان،

وإذ يقرّ أيضاً بأن مساءلة المسؤولين عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان من العناصر المحورية للمصالحة والاستقرار داخل الدولة، ولأيّ سبيل انتصاف فعال يتاح لضحايا انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، وإذ يقرّ كذلك بأن وجود نظام قضائي وطني عادل وفعال، يتّبع أفضل الممارسات الدولية، من أهم عوامل ضمان احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية،

وإذ يدرك أهمية تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والحكم الرشيد، وسيادة القانون، والديمقراطية، والمساءلة من جانب الدول وفقاً لحقوق الإنسان العالمية ولنظمها الدستورية والقانونية،

وإذ يرى أن باستطاعة المجتمع الدولي، من خلال المحافل المناسبة، ومن بينها مجلس حقوق الإنسان، أن يؤدي دوراً هاماً ومفيداً عبر تسليط الضوء على انتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان في أفغانستان لأجل حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والمساعدة على إحقاق العدل، والحد من خطر زيادة تصعيد العنف،

1- *يعرب عن بالغ القلق* إزاء جميع الانتهاكات والتجاوزات التي طالت حقوق الإنسان والانتهاكات التي طالت القانون الدولي الإنساني في أفغانستان؛

2- *يدعو* إلى إبداء الاحترام التام لحقوق الإنسان لجميع الأفراد في أفغانستان، بمن فيهم النساء والأطفال والأشخاص من الأقليات الإثنية والدينية وغيرها من الأقليات؛

3- *يحث بشدة* جميع أطراف النزاع على احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي، بما فيه القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني؛

4- *يدعو* إلى وقف فوري لإطلاق النار، ويحث جميع الأطراف على وقف العنف والامتناع عن أي عمل يقوّض تمتع جميع الأفراد في أفغانستان بحقوقهم وبحرياتهم الأساسية أو ينتهك القانون الدولي الإنساني؛

5- *يؤكد من جديد* دعمه للجهود الجارية التي تتوخى تحقيق تسوية سياسية شاملة ودائمة ومصالحة لوطنية في أفغانستان، ويدعو إلى عملية سلام ومصالحة شاملة ومجدية تحترم حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للنساء والشباب والأشخاص من الأقليات العرقية والدينية وغيرها من الأقليات، وتستفيد مما أُحرزَ من تقدم في السنوات العشرين الماضية؛

6- *يحث* المجتمع الدولي على الاستمرار في التواصل مع أفغانستان على المسارات السياسية والإنسانية ومسارات حقوق الإنسان والتنمية؛

7- *يحث أيضاً* المجتمع الدولي، ومن ضمنه الجهات المانحة والجهات الفاعلة الإنسانية الدولية، على تقديم المساعدة الإنسانية العاجلة والكافية إلى أفغانستان وإلى أكبر البلدان المضيفة للاجئين، حتى فيما يتعلق بتخصيص كميات من لقاحات الكوفيد-19 بغية تسريع تلقيح اللاجئين الأفغان اتّقاءً للمرض؛

8- *يشدد* على ضرورة إجراء تحقيق شفاف وسريع فيما ورد من تقارير عن جميع انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني، وعلى محاسبة المسؤولين عنها؛

9- *يطلب* إلى مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تقدم تقريراً عن حالة حقوق الإنسان في أفغانستان إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته التاسعة والأربعين، في إطار جلسة تحاور، يركز على أمور منها مساءلة جميع من ارتكَب انتهاكات لحقوق الإنسان؛

10- *يقرر* أن يبقي المسألة قيد نظره.